خط الغاز العابر للصحراء الكبرى نيجيريا –الجزائر بين الطموحات الاقتصادية ومخاطر التهديدات الأمنية

The Trans-Saharan Gas Pipeline Nigeria-Algeria between economic ambitions and the risks of security threats

محمد الأمين بن عودة

جامعة تامنغست (الجزائر)، benaouda.mohammedlamine@univ-tam.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/06 تاريخ القبول: 2024/03/03 تاريخ النشر: .2021/06/01

ملخص :

تحاول الورقة البحثية دراسة وتحليل موضوع في غاة الأهمية والمتمثّل في مسألة إعادة إحياء خط غاز الصحراء العابر للصحراء الكبرى نيجيريا–الجزائر، وذلك بغية معرفة وتوضيح أهم المكاسب الاقتصادية المتوخاة من جهة، ورصد أبرز التحديات الأمنية التي تواجه إنجاز المشروع، وقد توصلت الورقة إلى كون المشروع له عديد التداعيات الاقتصادية الإيجابية للدول الثلاثة، وتبقى تهديدات الجماعات المسلحة بمنطقة الساحل الأفريقي أهم تحدي أمني يواجه إقامته.

كلمات مفتاحية: الجزائر، نيجيريا، الغاز الطبيعي، إمداد الغاز، الصحراء الكبرى.

Abstract:

The research paper attempts to study and analyze a very important topic, which is the issue of reviving the Trans-Saharan gas line trans-Saharan Nigeria-Algeria, in order to know and clarify the most important envisaged economic gains on the one hand, and to monitor the most important security challenges facing the completion of the project.

Keywords: Algeria, Nigeria, natural gas, gas supply, desert.

المؤلف المرسل: محمد الأمين بن عودة، **الإيميل**: benaouda.mohammedlamine@univ-tam.dz

1. مقدمة

في عالمٍ معقّد التركيب ومتشعّب المصالح والأحداث، تبني فيه الدول والحكومات علاقاتها على أسسٍ وخلفيات متعددة ومتباينة الغايات، تهدف في مجملها إن لم نقل كلها إلى تحقيق مصالحها القومية الوطنية العليا، وهو ما يُعبّر عن إتجاه قوي وصلب في حقل العلاقات الدولية، والذي لايزال يثبت صدقيته وصواب توجهاته وأطروحاته الفكرية.

ومما تشهده حركية التفاعلات الدولية البينية والكلية في العقود الأخير، مسألة إزدياد وتضاعف أهمية الطاقة *Energy* بكافة صورها وأشكالها، التقليدية منها والحديثة، النابضة والمتجددة، وذلك لما لها من تأثيرات بالغة الأهمية على قوة إقتصاديات الدول والحكومات، في شتى المجالات الصناعية، الزراعية، العسكرية الحربية والخدمية.

ويُمثّل الغاز أحد أبرز أشكال الطاقة التقليدية ذات التأثير البالغ على مسار و سيرورة إقتصادية الدول، سواء تلك المصدرة، أو المستوردة لهذه الطاقة الحيوية، وقد تضاعفت أهميته في الآونة الأخيرة وما تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية الراهنة إلا أكبر دليل على ما يمكن أن يلعبه الغاز في التأثير على علاقات الدول فيما بينها، والجزائر باعتبارها أحد أبرز وأهم الدول المنتجة والمصدّرة للغاز الطبيعي، وذلك بنسبةٍ تسويقية قدرها 65 بليون م3 سنوياً، تُصدّرُ في شكليها أي عبر الأنابيب وفي صيغة الغاز المسال، ليست بمنأى عن هذه التجاذبات الدولية القائمة.

وعلى ضوء هذا تحاول هذه الورقة البحثية أن تعالج جزئية في غاية الأهمية، وهي تسليط الضوء على مسألة إعادة إطلاق مشروع خط الغاز العابر للصحراء الكبرى الرابط مابين نيجيريا والجزائر وصولاً للقارة الأوروبية، خاصةً في ظل ما تشهذه القارة من حرب (روسية أوكرانية) ألقت تداعيات على زيادة في الطلب على الغاز الطبيعي، وكذا السعي لمعرفة أهم التحديات الأمنية التي تعترض هذا المشروع مقارنةً بما هو متوقع من عائدات مالية من إنجازه، وعليه تحاول هذه الورقة

الإجابة على إشكالية رئيسية مفادها: ماطبيعة التهديدات الأمنية المواجهة لإنجاز مشروع خط الغاز العابر للصحراء؟ وماأهم العائدات والمكاسب الاقتصادية من إنجاز المشروع؟

وستحاول الورقة الإجابة على هذه الإشكالية من خلال التطرق إلى محاور بحثية رئيسية هي كالتالي:

- خلفية تاريخية عن فكرة إنشاء خط الغاز العابر للصحراء.
- المكاسب والأهمية السياسية والاقتصادية المتوقعة من إنجاز المشروع.
- طبيعة التحديات الأمنية المواجهة للمشروع.
- الإستراتيجية الجزائرية النيجيرية لمواجهة هذه التهديدات.

2. خلفية تاريخية عن فكرة إنشاء خط الغاز العابر للصحراء

تذكر عديد الدراسات والكتابات عن وجود أفكار تاريخية، ساهمت بشكل تراكمي في بلورة التوجه نحو إحداث رابطة صناعية إمدادية لخطوط الغاز مابين القارة الإفريقية من جهة، والبلدان الأوروبية ذات التوجهات الصناعية الكبرى، والتي تشهد مستويات عالية لإستهلاك مختلف أنواع وأشكال وصور الطاقة (نفط، الغاز بشقيه الطبيعي والمميع)، سواء في الحياة المدنية والإستخدامات اليومية لمواطني بلدانها، أو فيما تعلق بمتطلبات الحركية الصناعية التي تميز غالبية إقتصاديات الدول الأوروبية، وعند الحديث والتفصيل في الجزئية المتّصلة بالغاز الطبيعي، فإن "القارة الإفريقية كما هو معلوم، وكما تشير أغلب الدراسات تحوي حوالي *08%* من الإحتياطي العالمي للغاز الطبيعي، وقد إنعكست هذه المحدودية على الضعف الذي يميز إقتصاديات غالبية بلدان القارة السمراء من جهة، والمعدلات المتدنية من نسب الربط بشبكة الغاز الطبيعي بها، وذلك مع الأخذ بعين الإعتبار بعض الإستثناءات مثل الجزائر، مصر نيجيريا.. (Benjamin.A. 2010.P02)".

تاريخياً تعود فكرة إقامة خط غاز طبيعي عابر للصحراء الكبرى باتجاه القارة الأوروبية إلى حوالي 40 سنة ماضية، أي أن الفكرة في حدّذاتها قديمة واكبت واقترنت مع السنوات والعقود الأولى لنيل غالبية الدول الإفريقية لإستقلالها، بما فيها الجزائر التي ما لبثت أن إستقلت عن المستدمر

الفرنسي حتى انطلقت في رسم توجهات قومية عربية/ قارية إفريقية وقُطرية وطنية، إستهدفت جميعها تحقيق التنمية الإقتصادية للبلاد.

تعزيز الشراكة وتنمية الإرتباط الطاقوي مابين ضفتي المتوسط (جنوبية وشمالية)، أو بالأحرى التواصل الأوروبي الأفريقي بشكل عام، عبر نقل إمدادات الغاز من عمق منطقة إفريقيا جنوب الصحراء باتجاه دول وأقاليم الإتحاد الإفريقي يعتبر في حدّ ذاته مشروعاً منطقياً وهادفاً من الناحية الاقتصادية لكلا الطرفين، ويعود بالمصلحة والمكاسب المتبادلة على التوازنات الاقتصادية الثنائية ككل، "وقد مثّل أواخر سنة 2000 بداية المحادثات والنقاشات الفعلية الرّسمية بين الطرفين، بغية إنجاز وتحقيق هذه الرؤية الإستراتيجية (Grille.V. 2022. Link) ".

بالنسبة لكرونولوجيا تأسيس وإقامة تصور ثنائي جزائري /نيجيري حول إقامة هذا المشروع، تعود بالأساس إلى الزيارة الرّسمية للرئيس الجزائري الراحل عبد العزيز بوتفليقة إلى أبوجا بنيجيريا، وذلك بشهر جانفي من سنة 2002، أين تمّ خلالها تشكيل اللجنة التوجيهية المشتركة، وكذا لجنة الخبراء من شركتي النفط لكلا البلدين (سوناطراك وشركة النفط النيجيرية)، هذه الأخيرة التي تم تكليفها بدراسة مختلف الصعوبات والتحديات التقنية التي قد تعترض تنفيذ وإنجاز المشروع على أرض الواقع، وفي شهر ماي من نفس السنة تمّ تأسيس الشركة الثنائية المكلفة بتسيير التمويل المالي للمشروع بالعاصمة البريطانية لندن.

بالنسبة للسنوات الأولى من المفاهمات، فإن الإجتماعات واللقاءات رفيعة المستوى كانت قليلة جداً إن لم نقل تكاد تكون منعدمة، فمنذ اللقاء الأول الذي جاء على إثر زيارة رئاسية لمدينة أبوجا، إنقطع التواصل إلى غاية شهر مارس من سنة 2003، ثم لقاء آخر شهر فيفري من سنة 2008، وهو اللقاء الذي شهد الإنضمام الرّسمي لدولة النيجر للمشروع، وتم خلال هذا اللقاء أيضاً الاتفاق على معظم الجوانب التقنية للمشروع، إلى جانب توظيف والتعاقد مع هيئة إستشارية لتقديم دراسات جدوى إقتصادية فيما يخص المشروع .(Benjamin,A, 2010, P05)

وقد أشارت النتائج الأولى للدراسات التقنية والجوانب الاقتصادية إلى بوادر إيجابية مشجعة، إذ وفي التقارير الأولى للهيئة الإستشارية المختصة، أظهرت جدوى المشروع من الناحيتين الاقتصادية والتقنية، وأتاحت بديلين فيما يخص قدرة المشروع الإجمالية فيما يخص نقل الغاز الطبيعي من نيجيريا–الجزائر –إسبانيا، إذ حدّدتها بحوالي 20 – 30 بليون م3 سنوياً، وهي نسبة معقولة للطرفين النيجيري الجزائري من جهة، والبلدان الأوروبية خاصة إسبانيا وإيطاليا من جهةٍ أخرى (Benjamin,A, 2010, P05).

"بتكلفة أوّلية قدّرت بحوالي 13- 21 بليون دولار أمريكي، كانت البدايات الأولى للدراسات المتعلقة بالجانب التمويلي الإبتدائي والكلي للمشروع، وذلك بعد المفاهمات الجزائرية النيجيرية بشهر سبتمبر 2002، أين أطلق على المشروع إختصار NIGAL (Nigeria/Algeria)، وجدير بالذكر أن تلك الفترة صاحبها إنخفاضاً حاداً في سعر برميل النفط، باعتبار الدولتين يعتبران من أكبر مصدري النفط بالقارة الإفريقية وعلى المستوى لدولي معاً، أين تراجعت الأسعار إلى مستوى 20 دولار أمريكي للبرميل وأقل (Benjamin,A, 2010, P05)" ، وقد كان ذلك من بين الأسباب الرّئيسية التي أثرت بشكل سلبي في تأخر وتيرة إنطلاق الأشغال على إنجاز خط الأنابيب إلى جانب عراقيل ومشاكل مالية أخرى.

وبحلول سنة 2003 ومع التحسن والطفرة التي شهدها سوق النفط العالمي، بعد الإرتفاعات المستمرة طيلة الخمس سنوات الأولى، أين وصلت لذروتها مطلع سنة 2008 مع تسجيل مستويات قياسية في سوق النفط بحوالي الـ 147 دولار أمريكي للبرميل بشهر جويلية من نفس السنة، الأمر الذي جعل المشروع يستقطب ويجذب إنتباه الدول المصدرة للغاز وكذا شركات النفط والغاز العالمية، خاصةً مع تسجيل زيادات كبيرة في حجم الطلب على الغاز من قِبل الدول الأوروبية، إلا أنّه ومع قدوم سنة 2009 وبداية بوادر الأزمة الاقتصادية التي إجتاحت أغلب بلدان القارة الأوروبية، تراجعت الإرادة نحو البدء في إنجاز المشروع من قبل الدولتين (نيجيريا/الجزائر) (International Energy Agency, 2022, link).

"إذن فالبروز الأول للفكرة فكان عند توقيع أول مذكرة تفاهم للمشروع (*MOU*) *Memorandum Of Understanding* مابين الشركة الوطنية سوناطراك من جهة، وشركة النفط النيجرية سنة 2002 من جهةٍ أخرى، تلتها بعد ذلك إنضمام نيجيريا بجويلية سنة 2016 خلال إنعقاد أشغال القمة السابعة والعشرين للإتحاد الإفريقي، إلا أنه ولأسباب تقنية سياسية تأخر التوقيع النهائي على المذكرة إلى غاية 21/20 جوان 2022 (المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية، 2022، ص 01)"، أين تمّ بالعاصمة النيجيرية أبوجا عقد اللقاء الثلاثي لوزراء النفط والطاقة للبلدان الثلاثة أين أطلقوا ميلاد المشروع بشكل نهائي، "وهو الخط الذي سيعبر على حوالي 2310 كلم من الأراضي الجزائرية، وهي مسافة تمثّل أزيد من *50%* من طوله الإجمالي الذي يبلغ حوالي 4128 كلم"(المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية، 2022، ص 01).

بالنظر إلى سوق الغاز الأوروبي وبالتحديد عبر التركيز على مختلف القوى الأوروبية التي تتوفر على الغاز الطبيعي كثروة باطنية طبيعية، فإنه إستراتيجياً ومن الوهلة الأولى يبدو من الغريب والغامض هذا التوجه الجديد في البحث عن مصادر جديدة خارجية للطاقة، وذلك لما توفره بعض البلدان الأوروبية من توريدات للغاز الطبيعي لمختلف بلدان الإتحاد، "على غرار النرويج بحوالي 99.2 بليون م3 سنوياً وهي دولة غيرعضو بالإتحاد الأوروبي، وتصنّف كثاني أكبر مورد للغاز للقارة الأوروبية بعد روسيا الإتحادية، وكذلك بريطانيا العظمى بحوالي 69.5 بليون م3 ، وتعقبها هولندا بصادرات تصل إلى حوالي 67.5 بليون م3 في السنة (Benjamin.A. 2010.P02)".

وفي المقابل وبالنظر إلى مستقبل الطاقة في البلدان الآنفة الذكر، فإن الدراسات تشير إلى تراجع حاد في مستويات الإحتياطي لها، فبالنسبة إلى النرويج ترصد الأبحاث أن معدلات القدرة الإنتاجية من الغاز في تراجعٍ مستمر منذ مطلع الألفية الجديدة، كذلك الأمر بالنسبة لبريطانيا العظمى التي سجلت نزولاً واضحا في قدرتها الإنتاجية من الغاز، "إذ أضحت تستورد ما نسبته ثلث إحتياجاتها من الغاز من أطراف ودول مصدرة خارج الإتحاد الأوروبي، هذا الأمر أدى بنتيجة حتمية متمثلة في زيادة الطلب الأوروبي على الغاز من خارج بلدان الإتحاد الأوروبي والقارة الأوروبية ككل، وكذلك

زاد من نسبة الإعتماد على الغاز الرّوسي الذي يورد أوروبا بأزيد من *25%* من إحتياجاتهم ككل ." (Benjamin.A. 2010.P02)

وعليه فالقوى السياسية بالإتحاد الأوروبي ترى مسألة إمدادات الغاز من زوايا مختلفة، وعبر توازنات متباينة الأبعاد والتأثيرات، فالقارة الأفريقية أو أهم القوى في هذا الشأن (نيجيريا – الجزائر) قد تمثّل بالنسبة لعديد الدول الأوروبية بديلاً مقبولاً ومعقولاً وذلك لعدّة إعتبارات أهمها:

- تجنب الإعتماد المتزايد والمتوقع على الغاز الروسي الذي قد ينتقل إلى نسبة *70%* بحلول سنة 2050 حسب عديد الدراسات البحثية في هذا الشأن.
- الرؤية الإستراتيجية الأوروبية القائمة على إعادة شبكة التوريد والتوزيع بالقارة إعتماداً على قوى جديدة من الخليج العربي ودول شمال إفريقيا، وذلك بالإعتماد أكثر على بعد العلاقات السياسية والإقتصادية الحسنة معها.

وعليه فقد مثّل الإعلان عن البدء في التفكير في إقامة مشروع خط غاز الصحراء الكبرى البرابط مابين القارة الأوروبية وإفريقيا جنوب الصحراء، إنطلاقاً من نيجيريا، مروراً بالنيجر فالجزائر و وصولاً إلى إسبانيا، "مثّل نقطة محورية في التفكير الأوروبي لإعادة بلورة خطوط إمدادات الغاز الجديدة أو مايعرف بـ *Regasification Plants*، الذي يمتد لاحقاً عبر الشبكة الأوروبية بالإعتماد على البوابة الإسبانية و خطوط الربط مع إيطاليا، ومن جانبٍ آخر فإن هذا الخط الممتد على طول 4128 كلم، والذي يمثّل إنجازاً وتحدياً تقنياً بالدرجة الأولى، يمثّل أيضاً أحد أهداف و أولويات عقد النيباد *NEPAP*، وأحد تحدياتها الفنية الاقتصادية والأمنية بدرجة متساوية (Benjamin.A. 2010.P3)."

3. المكاسب والأهمية السياسية والاقتصادية المتوقعة من إنجاز المشروع

تعتبر القارة الإفريقية رقماً صعباً ومهماً للغاية في حسابات الطاقة من الغاز بالنسبة لدول القارة الأوروبية، وهذه الحقائق بقيت راسخة وثابتة طيلة عقود طويلة من الزمن، بالرغم من المنافسة الكبيرة التي فرضتها ديناميكية السوق العالمي للغاز، وذلك مع وجود العديد من الموردين والمصدرين المهمين

على الساحة الدولية، وفي ذات السياق وانتهاجاً لإستراتيجية مدروسة، فإن الدول الأوروبية المنضوية تحت قبة الإتحاد الأوروبي، ترى في القارة الإفريقية بديلاً إستراتيجياً مستقبلياً مهماً، قد يوفر ويغنيها عن الدخول في مساومات وحسابات سياسية معقدة مع بعض القوى الدولية المهيمنة على سوق الغاز، أهمها في هذا الصدد دولة روسيا الإتحادية، "والقارة الإفريقية التي سجلت سنة 2021 ما نسبته حوالي *20%* من واردات الغاز للدول الأوروبية، أكثر من *50%* منها يُصدّر عبر الأنابيب، أما البقية فيتم توريدها بشكل غاز مميع، وتختلف الدول الإفريقية المشاركة في هذه النسب بدرجات متفاوتة وفق ما هو موضح في (**الشكل رقم 01**) (Roelf, W. and P.Mukherjee, 2022, p16) ."

الشكل رقم 01 يبيّن الدول الإفريقية المصدّرة للغاز للقارة الأوروبية 2021 (الوحدة بليون م3)

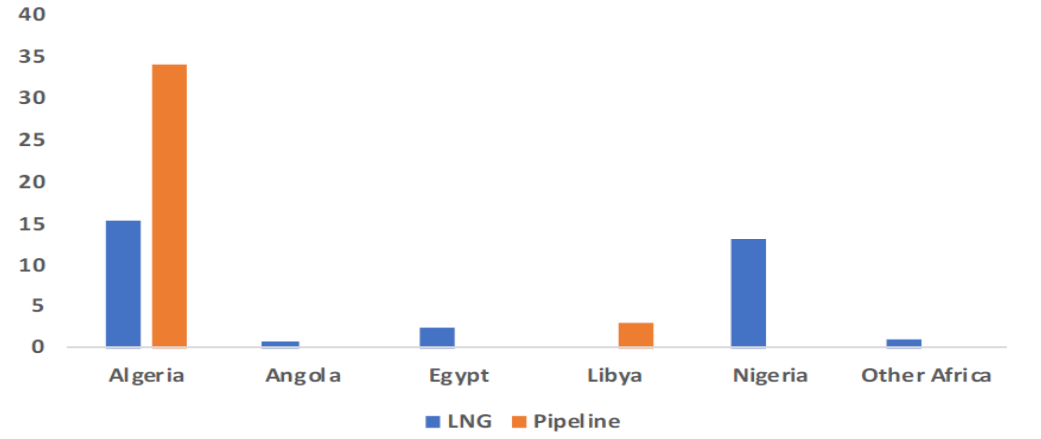

Source: Mostefa Ouki ,“ African gas supplies to Europe: between hopes and hard realities”. OXFORD ENERGY COMMENT ,Oxford Institute for Energy Studies, july 2022.p 12

ومن جانب آخر أيضاً وبالإضافة إلى كون دول الإتحاد الأوروبي في بحث مستمر على تنويع مصادر الطاقة من النفط والغاز، فإن بلدان القارة الإفريقية النفطية والمصدّرة للغاز على غرار الجزائر، نيجيريا ومصر، تحاول أن تلعب أدواراً أكثر فعالية في هذا الشأن، "بالرغم من وجود منافسة كبيرة خاصة من قبل قوى محددة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودولة قطر العربية، اللذان يعتبران أحد أهم البدائل الممكنة للقارة الأوروبية (International Energy Agency, 2021, link)"، خاصة في ظل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية المندلعة منذ فيفري 2022.

بالرغم من الطموحات والتوقعات عالية المستوى من تأسيس وإنجاز خط الغاز العابر للصحراء نيجيريا–الجزائر، الذي يستهدف تغذية وتزويد السوق الأوروبية بالغاز، وكذا العائدات الاقتصادية الكبيرة المتوقعة عند الإنتهاء منه وإطلاقه على أرض الواقع، إلا أن المشروع يواجه عدّة تحديات ورهانات متعلقة أساساً بالوضع الداخلي للبلدان صاحبة المشروع، خاصة فيما تعلّق الأمر بكل من الجزائر ونيجيريا أنظر (الشكل رقم 02)، نذكر أهمها مايلي:

- تنامي وتضاعف الطلب الداخلي على الغاز الطبيعي لبلدان القارة الأفريقية، أو على وجه التحديد لبلدان المشروع مثل الجزائر، التي يصل وفق عديد التقارير إلى مستوى النصف *50 %* مقارنة بإجمالي ما تصدّره للخارج، وهذا يقف عائقا أو مشكلاً في خلق إتزان مع ما تنوي الحكومة الوطنية من رسمه كمخطط مستقبلي لتطوير قطاع الغاز، وكذا قد يؤثر على توجهاتها المستقبلية في التعاقدات الكبرى في هذا القطاع، على غرار الإتفاقية الأخيرة مابين الشكة الوطنية سوناطراك ومجمع *ENI* الإيطالي لإستغلال الغاز الطبيعي بالبلاد (Africa Energy Chamber, 2022, link).

نيجيريا وباعتبارها الدولة صاحبة الإحتياطي الأكبر من الغاز الطبيعي بالقارة الإفريقية، تعاني مشاكل كبيرة في مستوى وطبيعة البنية التحتية المتصلة بقطاع الغاز الطبيعي، سواء من حيث الإستخراج أو شبكة التوزيع، "الأمر الذي أثّر على مصاعب في تلبيتها لإحتياجات السوق الداخلية من جهة، والإستجابة لزيادة الطلب الخارجي على الغاز النيجيري، فبالرغم من أن إستهلاكها الداخلي يصل إلى نسبة *20%* من حجم الإنتاج، إلا أنّ هذه النسبة ستتزايد مع التحسن الذي قد يُسجل على مستوى البنية التحتية، وما يفرزه من إستجابة أكثر لتلبية الطلب الداخلي على الغاز (Concha, J, 2022, link)".

الشكل رقم 02 يبيّن حجم الإستهلاك الداخلي بـ (الجزائر–مصر–نيجيريا) للغاز مقارنة بحجم التصدير 2021

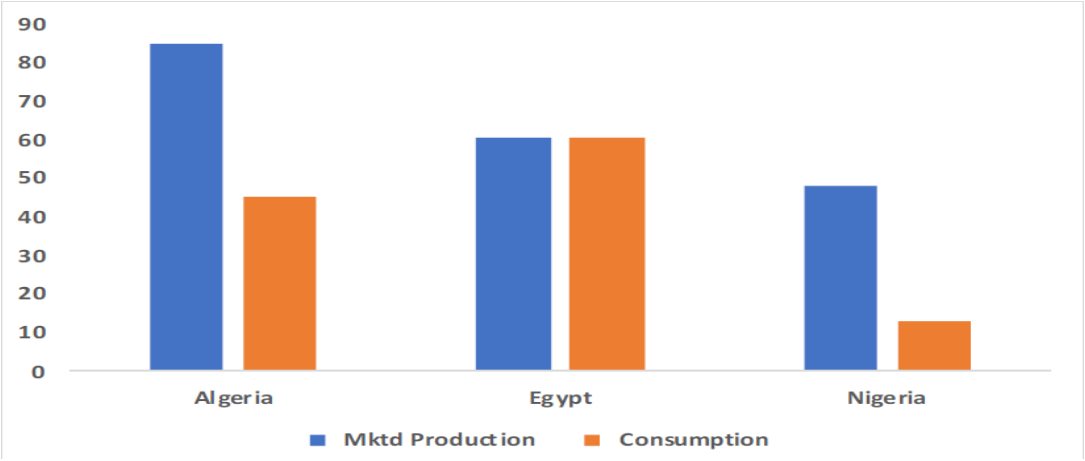

Source: Mostefa Ouki , "African gas supplies to Europe: between hopes and hard realities". OXFORD ENERGY COMMENT , Oxford Institute for Energy Studies, july 2022.p04

ومن جهةٍ أخرى، وبالرغم من التحديات والعقبات الملقاة على عاتق القائمين على إنجاز هذا المشروع في الحكومتين الجزائرية والنيجيرية، إلا أن المشروع له العديد من المكاسب الاقتصادية المتوقعة، خاصة على المدى البعيد، وفي هذا الإطار أشار الباحث *Baba Freeman* في دراسة حول خط غاز العابر للصحراء *A View from the Ground Along the Proposed Trans-Saharan Gas Pipeline (TSGP) Route*، وبناءاً على المؤشرات الاقتصادية البينية المرتبطة بكل من الجزائر نيجيريا والنيجر كما هو موضح في (الشكل رقم 03)، فيما أشار إلى عدّة مكاسب إقتصادية وإجتماعية للبلدان الثلاثة هي كالتالي:

- مضاعفة نسبة جذب العملة الصعبة وتحسين الميزان التجاري للبلدان الثلاثة.
- الإستفادة من عائدات النقل والإنتاج المتعلقة بالغاز خاصةً بالنسبة للجزائر والنيجر.
- خلق مناصب شغل دائمة على طول خط المشروع .

- الإستفادة من مزايا التزود بالغاز الطبيعي بالنسبة لدولة النيجر.

شكل رقم 03 يبيّن نسبة التبادلات التجارية الاقتصادية بين كل من الجزائر النيجر نيجيريا 2011–2020

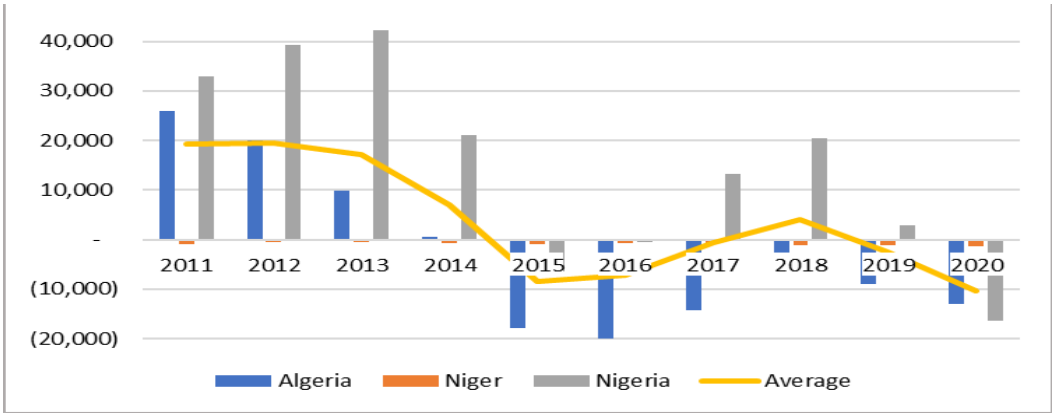

Sorce: Baba Freeman, "A View from the Ground Along the Proposed Trans-Saharan Gas Pipeline (TSGP) Route". PAYNE INSTITUTE COMMENTARY SERIES:BRIEFS, 2022.p04

وفي إتجاهٍ آخر، ينظرالعديد من الباحثين إلى المشروع من زاوية المكسب السياسي بالنسبة للدول صاحبة المشروع، باعتباره قد يصبح أداة للضغط السياسي تمارسه من طرف قطبي المشروع بالأساس(نيجيريا / الجزائر) تجاه بلدان القارة الإفريقية في حالة الأزمات، وفي هذا الشأن كتب الباحثان *Reinhild Bouckaert and Claire Dupont* بلهجة تحذيرية من التوجه واعتماد الجزائر كبديل لتنويع مصادر توريد أوروبا بالغاز الطبيعي، دراسة لخّصا فيها هذه المخاطر في نقطتين أساسيتين هما:

- "الشراكة والتحالف التاريخي الجزائري الروسي في عدّة مجالات وقضايا محورية، والتأكيد على الطبيعة التسلطية للنظام الجزائري (Freedom House Index, 2021, link)"، ما من شأنه أن يورط الدول الأوروبية المتعاقدة والمعتمدة على الغاز الجزائري، ويُعقّد حساباتها، خاصة وأن مسار الحرب الروسية الأوكرانية يتجه نحو التعقيد بحلول فصل شتاء 2022.

الأمر الثاني متعلق باستخدام الجزائر لورقة الغاز لتحقيق أهدافٍ سياسية، وهنا أشار الباحثان إلى مسألة تدهور العلاقات الجزائرية الإسبانية بسبب موقفها من قضية الصحراء الغربية و "تلويح الجزائر

بفسخ عقود إمداد الغاز لإسبانيا كإجراء عقابي رداً على مواقفها السلبية من قضية الصحراء الغربية ".(Euractiv, 2022, link)

4. طبيعة التحديات الأمنية المواجهة للمشروع

مع الأخذ بعين الإعتبار طبيعة المشروع المزمع إنجازه، والذي يربط مابين مدينتي *warry* النيجيرية وحاسي الرمل الجزائرية، مروراً بالأراضي النيجرية، على مسافة وشريطٍ خطي يمتد لحوالي 4128 كلم، يبقى هذا المشروع يلقي بالعديد من التحديات والرهانات الأمنية الملقاة على عاتق الدول الثلاثة، فبالإضافة إلى "كون المشروع يعبر على مساحات وأقاليم جغرافية واسعة في معظمها غير مأهولة، ويفتقد جزءٌ كبيرٌ منها للحراسة والمراقبة الأمنية الدقيقة المحكمة، خاصة ما تعلّق الأمر بالصحراء النيجرية/الجزائرية، وكذا ما تشهده هذه المناطق من إنتشار للجماعات المسلحة غير النظامية المهددة لأمن ابلدين وكذا لسيرورة إقامة ونشاط المشروع *(Benjamin.A. 2010.P12)*".

وعلى ضوء هذا السياق تبرز الأزمة المالية كواحدة من الأزمات الإقليمية المؤثرة على الإرادة السياسية الجزائرية الساعية للتواجد أكثر إقتصادياً وتنموياً بمنطقة الساحل غرب إفريقيا، " فالأزمة التي إنطلقت وتصاعدت أحداثها منذ سنة 2011، على إثر تجاذبات إنفصالية مسلحة شمال البلاد وبموازاة تردّي الأوضاع الأمنية بدولة ليبيا *(Alexis A, 2012, p01)*"، ألقت ثقلاً كبيراً على راهن الرؤية السياسية الجزائرية في الولوج أكثر بالقارة الإفريقية، واستنزفت إمكانيات ومقدرات مالية هائلة هدفت بدرجةٍ أولى إلى تأمين الداخل الجزائري، ثم ترتيب البيت الإقليمي الإفريقي بالمنطقتين لكي يكون مواتياً أكثر للعب دورٍ إقتصادي تجاري فاعل.

وفي سياقٍ مماثل، لعبت الأزمة الليبية التي إندلعت منذ سنة 2011، دوراً أساسياً في هيمنت البعد الأمني على أجندة صانع القرار الجزائري تجاه عمقها الإفريقي، ففي دراسةٍ للباحثة *Eray basar* معنونة بـ : "الأسلحة الليبية غير الآمنة..التأثير الإقليمي و التهديدات المحتملة" *Unsecured Libyan Weapons.. Regional Impact and Possible Threats* و الصادرة في نوفمبر 2012، بيّنت بعض جوانب تأثر الأمن القومي الجزائري من

إستفحال ظاهرة إنتشار الأسلحة الليبية، أهمها تلك المتعلقة بالجماعات المتطرفة الناشطة بدول جوار إقليم الدولة الجزائرية على غرار الجماعات و الحركات التالية (بن عودة، م، 2019، ص 58) :

- تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، فوفق المبعوث الأممي الخاص للنيجر *Robert Fowler*، فإن التنظيم كان يعمل منذ سنة 2008 على بناء قدرات عسكرية قوية لإستخدامها في التحرك بالمنطقة خاصة ضد الأهداف الجزائرية، وازداد حجم التسليح للنظام بعد سنة 2011 أين إستفاد من إنتشار الأسلحة الليبية المهربة و المتواجدة بالأسواق السوداء، وقد حصر المبعوث في تقريره نوعية الأسلحة بحوالي 20.000 من الصواريخ المحمولة على الأكتاف المتطورة، منظومة صواريخ من نوع *SA-24*، مدافع الهاون الثقيلة و آلاف الألغام المضادة للدبابات.

وفي أكتوبر من سنة 2011 و وفق تقرير لـ *Peter Bouckaert* أصدرته المنظمة الدولية لحقوق الإنسان، وفي حديثه عن مهددات الحدود الجزائرية النيجرية، أوضح بتهريب كميات كبيرة من منظومة صواريخ (*SAM*) من ليبيا باتجاه مخازن أسلحة تنظيم الدولة في بلاد المغرب الإسلامي الإرهابية منذ البدايات الأولى لفقدان النظام الليبي سيطرته على جزء كبير من إقليم الدولة.

- بالإضافة إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، إستفادت جماعة أخرى من حالة الفوضى و الإنتشار الواسع للسلاح الليبي منذ سنة 2011، تمثلت هذه الجماعة في مقاتلي الطوارق الذين شاركوا في بداية النزاع الليبي إلى جانب قوات الرئيس السابق معمر القذافي ضد فصائل و كتائب المعارضة الليبية، و لقد إنضم غالبيتهم فيما بعد إلى ما يُعرف بـ الحركة الوطنية لتحرير أزواد بشمال مالي سنة 2012، وقد مثل الصراع الدائر في مالي و دعم كفة الأزواد فيها بالسلاح الثقيل المتطور مثّل تهديداً صارخاً للأمن القومي الجزائري منذ أواخر سنة 2011 (بن عودة، م، 2019، ص 58).

وعلى جانب آخر وبالمنظور القريب، فإن الإستثمار في قطاع الغاز الطبيعي بالقارة الإفريقية بهذه الوتيرة المتسارعة، خاصة بالنظر إلى الأحداث والمتغيرات جيوسياسية التي جعلت من التوجهات الأوروبية والعالمية تتضاعف تجاه إفريقيا، تشير التقارير الأممية والدولية إلى مخاطر محتملة على البيئة والمناخ جرّاء هذه الوتيرة، فوفق التقرير الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة *International Energy Agency (IEA)*، الصدر بشهر جوان 2022 فقد أشار إلى نقطة في غاية الأهمية عند حديثه عن كون "القارة الإفريقية تعتمد في جزء كبير من سياستها التصنيعية على إستهلاك واسع إلى مخزوناتها من الغاز الطبيعي (Mostefa O, 2022, p05)"، وهو الأمر الذي قد يؤثر على التوازنات البيئية الضرورية.

وفي ذات السياق، وفي إطار السعي الأوروبي المتواصل إلى إحداث نوعٍ من التوازن في سوق الغاز العالمية، وتحسين هامش التحرّك فيما يخص التنويع في البدائل الممكنة لتوريد الأسواق الأوروبية من مادة الغاز الحيوية، وكذا الضرورية سواء للحياة اليومية للمواطن، أو لديناميكية وحركية التصنيع وتوليد الطاقة الكهربائية، "فإن القارة الإفريقية ستبقى بديلاً ضرورياً للحد من الإعتماد الكلي على غاز روسيا الإتحادية، على الأقل للمستقبل القريب إلى غاية 2030، وذلك بضمان طاقة تسويقية لبلدان القارة لا تقل عن 30 بليون م3 سنوياً، وهذا ما قد يضر بأحد أول 500 هدف من بأهداف الوكالة الدولية للطاقة بغية الحفاظ على البيئة بالقارة الإفريقية المسطرة مسبقاً *(Browning, N, 2022, link)*".

5. خاتمة:

بعد التحليل والمتابعة لكافة الجوانب المتصلة بإشكالية الورقة البحثية هذه، يتضح مجموعة من النتائج والإستنتاجات، وهي بمثابة نقاط ومحصلة لما يمكن نستخلصه من القراءات المختلفة لجوانب الموضوع، وكذا تكون كعناصر ترتكز عليها بقية الأبحاث والدراسات اللاحقة بغية التمحيص أكثر والتحليل المعمق لمختلف تفاصيل مشروع خط الغاز العابر للصحراء نيجيريا الجزائر، ومن بين النتائج مايلي:

- أن هناك حاجة عالمية ماسّة إلى ما تحتويه مختلف الدول الإفريقية من ثروات طبيعية هائلة قادرة على إحداث توازنات جديدة على مستوى الطاقة العالمي.
- أن الأزمات الدولية، من بينها الحرب الروسية الأوكرانية الحالية، أبانت قدرت لا يستهان بها للقوى والدول الإفريقية على التحرك وربح مكاسب إقتصادية وتجارية عديدة بالنظر لما تحويه من ثروات ومؤهلات طبيعية معتبرة.
- أن المضي في سياسة الإعتماد على إستنزاف الطاقة مثلما هو الحا بالنسبة للغاز الطبيعي، على حساب العجز المسطّر بالأسواق الإفريقية المحلية من جهة، والتغافل على مستقبل المشاريع التنموية المتصلة بها من جهة أخرى، قد يؤثر على المدى البعيد على تحقيق موازين تنموية تطويرية هامة بالنسبة لمعظم بلدان القارة، خاصة تلك منها المصدرة للغاز.

قائمة المراجع:

المقالات:

1. المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية، (2022)،"خط الصحراء: تحركات جزائرية لإحياء التعاون مع نيجيريا والنيجر". تقديرات المستقبل، أبو ظبي، العدد 1582.
2. بن عودة، م،(2019)، "تهديد إنتشار وتهريب السلاح على الأمن الوطني الجزائري في ظل التوترات الأمنية بليبيا"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 3، العدد1.

Journals :

3. Alexis. A ,(2012) , « Algeria and the Crisis in Mali ». Actuelles de l'Ifri, paris, ISBN : 978-2-36567-049-4.
4. Baba .F, (2022). "A View from the Ground Along the Proposed Trans-Saharan Gas Pipeline (TSGP) Route". PAYNE INSTITUTE COMMENTARY SERIES:BRIEFS.
5. Mostefa .O ,(2022)," African gas supplies to Europe: between hopes and hard realities". OXFORD ENERGY COMMENT ,Oxford Institute for Energy Studies.

Web links :

6. Benjamin. A,(2010). "the trans-saharan gas pipeline: an illusion or a real prospect?". Paris: note ifri.
7. Africa Energy Chamber (2022). “EU Forges Ahead with Africa Gas Deals”, 01 June https://aecweek.com/eu-forges-ahead-with-africa-gas-deals/.
8. Browning, Noah (2022). “Time is running out for Africa to profit from its gas”, Reuters, 20 June. https://www.reuters.com/markets/commodities/time-is-running-out-africa-profit-its-gas-iea-says-2022-06-2020.
9. Concha, Jaime (2022). “Germany Considers Senegal in Global LNG Hunt”, Energy Intelligence, 07 June. https://www.energyintel.com/00000181-29bb-d4bc-af9b-79bfe8fc0000.
10. Euractiv, 28 April 2022, ‘Algerian threatens to cut gas contract with Spain’, https://www.euractiv.com/section/globaleurope/ news/algeria-threatens-to-cut-gas-contract-with-spain/.
11. Freedom House Index, 2021, Algeria, https://freedomhouse.org/country/algeria/freedom-world/2021.
12. Grille, Valentin (2022). “ENI has placed Africa at the heart of its energy transition strategy”, The Africa Report, 16 May. https://www.theafricareport.com/204137/eni-has-placed-africa-at-the-heart-of-its-energy-transition-strategy/
13. International Energy Agency (2022). “Africa Energy Outlook 2022”, June. https://iea.blob.core.windows.net/assets/6fa5a6c0-ca73-4a7f-a243-fb5e83ecfb94/AfricaEnergyOutlook2022.pdf.
14. International Energy Agency. “Access to electricity.” https://www.iea.org/reports/sdg7-data-and-projections/access-to-electricity.
15. Roelf, W. and P.Mukherjee (2022). “Europe looking to get a million tonnes of coal annually from Botswana, says President Masisi”, *Reuters*,*1*0 May. https://www.reuters.com/business/energy/europe-seeks-million-tonnes-per-year-botswana-coal-says-president-2022-05-10